arab O. 109

1 Arab O. 109.
OOK 30

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA 5258/1950 N. SZ.

شرح مقصود

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الواهب كل موهوب من المرصود والمقصود والمطلوب
والصلوة على حبيبه محمد المودود افضل الرسل واشرف الموجود وعلى
آله الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر المصروف اللهم
اغفر ذنوبنا الماضية في الاقوال والافعال واصلح اعمالنا الآتية في
المال والاستقبال وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات
واحفظنا من الاعتلال في يوم العرصات قوله الحمد لله الوهاب للمبتدئين
سبيل الصواب الحمد معنى لغوى هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم
بازاء فعل اختيارى وعرفى هو فعل ينبئ بتعظيم المنعم المراد بسببه كونه
منعما وكذا الشكر معنى لغوى هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب
انعامه والشكر وعرفى هو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق
لاجله والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم والثناء فعل ينبئ
بالتعظيم المراد وهو اعم مطلقا من الكل والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح
ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب المحل
واعم منه مطلقا بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى
ومن وجه من المدح والشكر العرفى مباين للمدح بحسب المحل واخص منه مطلقا
بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى افتتح
اوصاف العباد والخليقة لله تعالى فالحمد بها واجب عليها راجع الى ما خلقها

في الحقيقة

اعلم ان الانعام ايصال النعمة وهي في الاصل
حالة التي يستلذها الانسان والنعمة هي
اللذيذ مما يطلب على ما يستلذه العقل
من طيبات الدنيا ونعم الله تعالى مع اتصالها
احصاؤها فيحصر اصولها في نوعين واحد من
والاول قسمان وصفي وكسبي والوصفي ايضا
قسمان روحاني كنفخ الروح واحداثه
بالعقل وما يتبعه من القوى الكامنة
فانها مع كونها من قبيل الهدايا نعم جليلة
في انفسها وجسماني كخلق البدن والقوى
الحالة فيه والهيات العارضة له من الصحة
وسلامة الاعضاء والكسبي كتهذيب النفس
عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق السنية
والملكات البهية وتزيين البدن بالهيات
المطبوعة وطلب المرضية وحصول المال
والجاه والثاني الاحرى وغفرة ما
فرط منه والرضى عنه وشفاعته في اهل
عليين مع المقربين والمخلصين

الحمد بالاختيار والاول

ماده الاشتقاق للمدح في الحمد اللغوى فيما اذا كان
الحمد على صفة اختيارية كالمدح على صفة
الحمد على صفة اختيارية العرفى فيما اذا كان
الذات والحمد اللغوى بالكمال
الحمد لاعلى كونه منعما بالكمال مجرد اضافة
الحمد لاعلى كونه منعما فيما اذا كان الحمد بالقلب
والثناء على الاول فيما اذا كان الحمد بالقلب
او باسانه الجوارح سوى الاسان والاقل من
الشكر اللغوى فيما اذا كان الحمد على امر
بالكمال او على كونه منعما الى غيره والشكر
اللغوى منه كما الثاني من الاول والاقل من
الشكر العرفى بحسب الوجود فيما اذا كان الحمد
بالاسان فقط من غير صرف الحمد والقلب
الى ما خلق له والشكر العرفى من الشكر اللغوى
والعرفى فيما اذا كان الحمد بالاسان فقط
او بالقلب فقط على كونه منعما لا غير
والمدح فيما اذا كان الحمد بالقلب
او بالجوارح سوى الاسان والمدح منه
فيما اذا كان المدح لا على كونه منعما على
مجرد اضافة الجميل والمدح من الشكر العرفى
بحسب الوجود فيما اذا كان المدح بالاسان فقط

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

في الحقيقة واللام الجارة في لله للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود
واصله لاه من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما
معهما وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه
اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث
لامات وكذا في كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام
نحو اللحم والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولامه موصول
فعل النصب والهبة اعطاء ما ينتفع به الى من ينتفع بلا عوض ولام
التعريف في المؤمنين للاستغراق سواء كان حرفا او اسما موصولا
لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد ولا يمتنع العموم
اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فمعناه
كل من اتصف بالايمان مذكرا كان او مؤنثا على سبيل التغليب
واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه
التاخير للاهتمام لان المقصود الاصلي بيان كون المؤمنين مكرمين
عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا او لرعاية الفواصل
والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب المطابق للواقع
انما لم يعل واوه لئلا يظن ان وزنه فعل وكذا كل ما كان على فعال من
الاجوف والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر الاعتقادات
الحقة الدينية والاقوال الصادقة كذلك والاعمال الصالحة والاعتقاد
يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع

اخترنا هذا لعدم الشذوذ فيه بخلاف غيره منه

واشتراط معنى الحال والاستقبال في عمل اسم الفاعل اذا لم يكن محلى باللام كذا في الكافية منه

بعد الحذف لاجتماع الساكنين منه

بحيث ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والاخر بان توصفا
بها باعتبار دلالتها على الاعتقاد لكن دلالة الاول اوضح واظهر فكان
اتصافها بها اكثر واشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه
المذكورات كون كل منها موصلا الى المقصود واما اجراء ما يلائم
المستعار له اعني الصواب على السبيل فغير بديع لاستعارته ومعه وجب
انه سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده في قلبه او نحو اوسائر اعضائه
فان قلت ما تقول في رجل يوجب له من سبيل الصواب الا الايمان فانه
لا يصدق عليه ان الله تعالى له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين
قد قلت ان اللام للاستغراق لا يقال ان الكثرة والمبالغة في الجملة
بحسب المحال لان ذلك انما يذكر الموهوب له اذا لم يذكر بكلمة تفيد الاجماع
ووهب لكل منهم هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي معناها كل
وهو لاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل منهم بانفراده
كأنه ليس معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن من غير اعتبار
غيره ولا يقال ايضا ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب وتنزيهه وكتبه
وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لا يسمى
سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها
المسمى بالايمان قال قلت لو امر رجل ثم مات مرتدا العياذ بالله تعالى
خلد في النار فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل الصواب قلت
ليس المراد انه موصل بالفعل كيف وقد يبطل انه سبب مفض الى المقصود

في الجملة

في الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء فزال الافضاء
لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضيا في الجملة كمن سلك طريق
بغداد مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول اليه فانها لا تخرج عن كونها موصلة
اليه في الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها اذا لم يخرج عنها وكذا
الايمان موصل لمحله اذا لم يتركه بخلاف ما ذكر فان مجرد اعتقاد الواجب
مثلا لا يوصل الى المقصود وان دام فان قلت ان ما عدا الايمان
من سبيل الصواب لا يوصل المقصود بدون الايمان وان دام
فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب بشرط
كونه بعد الايمان فنجعل ايضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب
بشرط مجامعته الايمان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب
موصل بشرط كونه بعد الايمان الى مقاصد تطلب كما ورد في
الخبر وهي غير المقصود من الايمان فيكون سبيل الصواب واما اعتقاد
الواجب او نبيه او كتبه وحده بشرط المجامعة فلم يثبت كونه موصلا
الى مقاصد غير المقصود من الايمان او كونه موزعا عليه حتى يكون
سبيل الصواب ومن ادعاهما فعليه البيان فالجواب ان اتصاف
فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه وبكونه اقوى
واكمل من سائر الافراد ولا شك ان الايمان اقوى الموهوبات واعظمها
فكان هبته كذلك فيجوز ان يقال لو اهبه وهاب سبيل الصواب اما
بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر

قوله فالجواب اي عن السؤال بقوله
فان قلت ما تقول في رجل لم يوهب له
من سبيل الصواب اه

الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة
وجيء بصيغة المبالغة تنبيها عليه ويمكن ان يقال ان الايمان من الاعراض
وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله في كل آن
فيكثر الموهوب وهبته اذ الموجود في كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن عند
من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقائها فان
قلت ما تقول في رجل امن بالله في آن ثم ارتد العياذ بالله تعالى فانه يصدق
عليه انه مؤمن في الجملة مع انه لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب
على هذا الجواب قلت المؤمن ينصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا
اذ ايمانه كامل منج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة
والكافرون في النار نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لا يقال
زمان الغرغرة قد يجدد الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك الايمان
غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب فان قلت لا يجوز ان يراد الايمان بسبيل
الصواب لانه لا يوهب المؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا لكان الشيء موجودا
مرتين او حاصلا قبل حصوله قلت الايمان لا يوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته
ايجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين
كونه موهوبا له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما يلزم الاستحالة المذكورة
ان لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا له به وليس كذلك وحاصله ان صيغة
الفاعل ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد
مصلي او يصلي يتبادر منه الحال لكن لا بالنسبة الى زمان التكلم بل الى زمان

مؤمنين منه

الهبة

الهبة واما قولهم اسلم امس او يسلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة
الى زمان الاسلام فان قيل ايجاد الايمان مقدم على وجوده لانه علته
وهو مقدم على وجوده في محله لان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في
نفسه وما قيل ان وجود الاعراض في نفسه عين وجوده في محله فمزيف
وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن عليه لانه سببها فحال الهبة بل بعدها
بدرجتين لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور قلنا تقدم الايجاد على الوجود
ذاتي لا زماني والا يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو
باطل لانها لا تقوم الا بالمنتسبين وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على
وجوده في محله والا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممتنع بالاتفاق وبقاؤه
زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان
الايجاد والوجودين وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن زمان
الهبة على انه لو فرض كون التقدمين الاولين زمانيا لا يضرنا ايضا
لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان
حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان في قلوبهم ولو فرض
كون التقدم الثالث زمانيا ايضا وارتكب انفكاك وجود الايمان في محله
عن صحة اطلاق المؤمن عليه مع لزوم ان لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على
ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر في تلك الحالة وامتناع صدق المشتق
على شيء بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال سمي مؤمنا
في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما لا يمكن ان يجاب به اولا لانه يلزم

قوله هو وجوده في الموضوع اي ليس امرا
اخر بل عين وجوده في الموضوع وقيامه به و
ليس بشيء اذ يصح ان يقال وجد في نفسه
فقام بالجسم وامكان ثبوت شيء في نفسه
غير امكان ثبوته لغيره فكيف يتحد الثبوتان
كذا في شرح المواقف خيالي چلبي

لا يضر كونهما ذاتيا منه

اي الكافر

لان بعض سبيل الصواب موهوب
لمؤمن حقيقة كالاعمال الصالحة

جمع الحقيقة والمجاز اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقيل
ببقاء الاعراض او ادعى عموم المجاز وكله بعيد ولا يمكن ايضا ان يجاب عن
اصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان
يرتكب ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن ثم ما
يتجدد موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن
امن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب
على هذا الجواب ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان
وان نسبة شيء الى مشتق لا يلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ
الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل
اتصافه به او بعده **قوله** والصلوة والسلام على نبيه محمد لا ما هما للجنس
باعتبار وجوده في بعض الافراد والصلوة في اللغة مشتركة بين الدعاء
والاستغفار والرحمة ويتعين احدها بالاضافة الى المؤمنين والملائكة
والله تعالى كتب الفها على صورة الواو ايذانا بانها مقلوبة منها وبالتفخيم
والسلام بمعنى السلامة والنبي في الاصل نبئ على فعيل من النباء وهو الخبر
ثم جعل اسما لكل من اخبر عن الله تعالى بطريق الالهام ومحمد في الاصل
الذي كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليه السلام لكثرة
خصاله المحمودة واخلاقه المودودة قال الله تعالى في حقه انك لعلى خلق
عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين **قوله** الزاجر عن الاذناب الحاث
على طلب الثواب اعلم اولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة

اذ لو امتنع بقاؤها وتجددت في كل آن يكون
المتجدد الثاني والثالث الى النهاية موهوبا
لمؤمن حقيقة لا باعتبار ما يؤول اليه فيلزم
الجمع المذكور اما لو بقي الايمان الحادث اولا
يكون الموهوب لرجل واحد ايمانا واحدا
فيكون كل ايمان موهوبا لمؤمن باعتبار
ما يؤول اليه فلا يلزم الجمع المذكور بل يكون
الكل مجازا

الى الحقيقة

الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات
اربعة لان اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في افراده
نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تمييزا عن غيره واعتباره
من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي و
اعتباره من حيث وجوده في كل الافراد ويسمى لام الاستغراق
واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد ويسمى لام العهد الذهني
وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة
وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها
من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل
بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام يدل بحسبه على الجنس
والحقيقة وارادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجة مثل الاكل
والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة ايفاء للجهتين حظهما
واما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع
فان ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام
للعهد الخارجي والا فللاستغراق الا ان يمتنع فللجنس والحقيقة الا ان
يمتنع فللعهد الذهني واذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاث للعهد
الخارجي والاشارة الى محمد عليه سلام ولام الازناب للاستغراق و
الثواب للعهد الذهني فتامل والزجر المنع والنهي والازناب بكسر الهمزة
مصدر ازنب الرجل اي صار ذا زنب والحث التحريض والاغراء

اذ يمكن الاجتناب عن جميع الذنوب منه

اذ لا يتصور طلب جميع الثواب منه

والثواب جزاء العبادة **قوله** وعلى آله واصحابه اصل آل اول بدليل
اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وخص استعماله
في الاشراف ومن له خطر عظيم دنيويا كان او اخرويا والاصحاب
جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو جمع صاحب
كركب وراكب **قوله** خير الآل وخير الاصحاب خير اسم التفضيل
اصله اخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله
وكذا نقيضه وهو شر اصله اشرر فصرفا لخروجهما عن وزن الفعل
ولام الآل والاصحاب للاستغراق فيحصل المدح المقصود لا للعهد ليحصل
الاحتراز عن بعض اقربائه عليه السلام الذين لم يتبعوه وعن المنافقين
في زمنه عليه السلام وان يوزنه اعادة المعرفة لا لان خير اسم التفضيل
فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما اضيف اليه في اصله وهم
لا يوصفون به لانه يمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل على
المضاف اليه واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فم وبان خير قد لا يكون
اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خيركهين وهين فلا يستلزم
الاشتراك المذكور بل لان بعض اقربائه الذين لم يتبعوه عليه السلام
ليسوا بداخلين في قوله آله حتى احتيج الى قيد احترازا عنهم قال الجوهري في
الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله
وهو ظاهر ولا من اهله بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه
وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه وان اختلف في معناه

اعلم انه لو جعل لاما هما للعهد يكون
خير الآل بدل البعض من الكل لا صفة
لفساده ولو جعلا للاستغراق يجوز
كونه صفة فتأمل منه

علة للنفي لا للمنفي تقدير عدم كون
اللام في خير الآل والاصحاب للعهد
لا لان الى اخره تحرير

قال

قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم راى الرسول عليه السلام
وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او راه الرسول عليه السلام
لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على
العهد لزم اما تخصيص الصلوة والسلام على بعض الاهل والاصحاب ان
كانت الاضافة لامية او عدم معنى محصل ان كانت بيانية واما
حديث اذا اعيدت الموقفة معرفة كانت عين الاول فعند عدم
المانع والقرينة على خلافه **قوله** وسببية هي ما يتقرب به الى الغير **قوله**
واحد اركانها التصريف الركن ما يقوم به الشيء فيتناول نفس الماهية ان
كانت بسيطة واجزاؤها ان كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم
ولامه مزيدة للتخ معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب
استعماله مع اللام وهو المسمى به معها او الغالب بها او المأول بواحد من
الجنس المثنى والمجموع بالجمع الصحيح وقسم يجرد وهو ما كان في الاصل مصدرا
او صفة وقسم يمتنع وهو ما عدا هما والتصريف من الثاني **قوله** لانه
انما سمي هذا العلم تصريفا لانه في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وهذا العلم
يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويكون ان يقال تقديرا انما كان
من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربي الفاظا كثيرة فيكون باحثا عن
احوال الالفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية **قوله** به
اي بسبب التصريف قدم على متعلقه لافادة الحصر فان قلت الصيرورة
المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى فحدث هذا العلم سواء كان

وسواء ان العلم بالام وجعلوا التثنية والجمع
بعد العلمية نحو الزيدين والزيدين وانما
حال العلمية كما ان بعلبك منقاباين
وعرفات فلا لام او تحي ان العلم اصل
العلم علما بها او باللام كالنجم غلب صفتا
فمن ثانث العاد ومصدرا او غلب ان
جعل العلم غالبا في المعين سمي منقولا العلمية
بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معادا
بها او باللام كاليت للمعهد وحارد خول
اللام لوسمي بها او باللام او بدونها بصفة
كالحسن فالارجح وهذا البيت يطل اذا بقال
المحمد والحلي ومصدرا كالفضل فغيما
عداها يمتنع اللام
شرح الدلب
المسمى باشتغال
الاريب

ادارة

بمعنى الملكة او التصديق او المسائل فانى يكون المتأخر سببا
للمتقدم قلت المراد من هذه الصيرورة هى الصادرة من كل مصرف
يصرف الكلم بسبب معرفته قواعد الصرف كما يقال فى العرف صرفت
الكلمة وان كان المصرف فى الحقيقة هو الواضع ويمكن ان يقال
استعير الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق
ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل يعلم صيرورته اياه فمعنى السببية
ظاهر **قوله** من الافعال بيان لقوله القليل فيكون المراد منها الافعال
الحقيقة وهى المصادر او لقوله كثيرا فيكون منها الافعال المصطلحة وهى
الماضى والمضارع والامر والنهى لكن يرد عليهما ان القليل الصائر
عام لكل مفرد فيتناول الجامد الصائر مثنى ومجموعا ومصغرا وغير ذلك
وكذا الكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم
الا ان يقال اكتفى بذكر اعظم الاقسام كما اكتفى ببيان احدهما بناء
على ان اكثر الابحاث فى هذه الرسالة عنه **قوله** الموفق التوفيق جعل
الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه **قوله** المرشد الارشاد
هو الدلالة على الصراط المستقيم **قوله** الافعال على ضربين لما دخل
لام التعريف على افعال وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه ح كل
فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد اضمحل معنى الجمعية
واريد به طبيعة العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين
اشتمال الكلى الواحد على جزئياته الكثيرة ومعناه حمله عليها ووجوده فيها

ناظر الى التوجيه الاول

ناظر الى التوجيه الثانى

ان المصدر والجامد

فى كونه محمولا عليهما وموجودا فيهما بالمعنى الذى يذكر لا بكونه جزءا منهما تامل

بمعنى

بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل فى العقل يتجرد عن
المشخصات او المطلق اعنى الكلى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند
المحققين اذ يلزم حينئذ ان يكون الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا
فى امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس
انه موجود فى ضمن المشخصات لانه جزء منها قلنا هل هو الكلى المشمول
كل واحد منها جزئياته ويجوز ان يكون مجموع جزئياته واما المثبتون فى
اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولا بد
من الغير وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم ايضا مشتمل على
الضربين لقلة البحث عنه فى هذا المختصر واما الحرف فلا بحث عنه فى
الصرف لعدم تصرفه **قوله** اصلى وذو زيادة اى احدهما فعل اصلى
وهو ما تجرد ما ضيه عن الزائد وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل
ماضيه على الزائد وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم يجب ان يكون
احص من المقسم فى التحقيق وان جاز ان يكون اعم منه فى الظاهر
قوله فالاصلى ثلاثى ورباعى اى كل فرد مما صدق عليه مفهوم الاصلى
يصدق عليه مفهوم الثلاثى او مفهوم الرباعى على ان الواو الجامعة
بمعنى او القاسمة فيكون منفصلة حقيقية ولا يخفى انه لا يمكن ان
يراد من الاصلى طبيعة العامة كما اريد مما سبق فتأمل **قوله**
فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلثة احرف اى مفهوم الثلاثى وحقيقة
اصلى كان ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط فان قلت هذا التعريف

صفحة اصلى

ارتفعل زيد ضرب فعل اصلى وتفعل زيد ضرب فعل ذو زيادة منه

ان اريد ذلك فما ان يريد من الثلاثى
ورباعى طبيعتها او افرادها والكل ظاهر
بمفهومها اذ الافراد والاشخاص
وان شئت زيادة الايضاح فتأمل فى
قولنا الحيوان انسان او غير انسان

مسك

غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه في التعريفات
قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم
يذكرون في مقام التعريف ما يفهمه المبتدئ بسهولة وقد يكون
بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف
الثلاثي الجامع وهو ما كان حروفه الاصول ثلثة فقط عسير اذ المبتدئ
لا يميز الاصول عن الزوائد فيسامحون ويذكرون بدله ما هو قريب الى
اي حقيقة التعريف
فهم المبتدئ ممكن استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون عن عدم
جمعه او منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على
لفظة كل فانها لا تصدق على فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها
يسير فهمها للمبتدئ مع انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن
ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا
يشترطون الجمع والمنع في التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل
متصادق في الجملة **قوله** وهو ستة ابواب الاول فعل يفعل اي الباب
الاول مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولها
اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونيهما
ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الاصول والاصوب
حال من فاعل كان
ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج الى تكلف
وتعسف والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفة خالية عن
ماض معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع معلوم مفتوح العين

لا يقال هذا لا يصدق على الماضي اذ
ليس للماضي ماض لان المراد ان الثلاثي
نوع كان ماضيه كذا ووصف افراده
بالثلاثي مجاز تأمل
روح شروح

يعني ان معنى قولهم نصر
ثلاثي انه فرد من نوع الثلاثي
وحمل الستة على لفظه هو الراجع
الى الثلاثي يوضح ان الثلاثي اسم
لنوع له
منه روح الشروح

او

او مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولها وكان
كل منها مشاركا للاخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح
العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا
باقي الابواب ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول
بل يقال من الباب الاول ففي حمل ستة ابواب على الثلاثي نظر يظهر
بالتامل وعلى تحقيقنا هذا لا يرد الاعتراض بالفعل المبني للمفعول حيث
انه لا يدخل في هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المص لانه داخل
في باب فعله المبني للفاعل ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس حيث
انها افعال ثلاثية لم تدخل في هذه الستة لان بحث الصرف مقصور على
المتصرف فغير المتصرف لا يدخل في المقسم فخروجه عن الاقسام لا يضر
بل يجب **قوله** وما كان مختصا بالباب الثالث اراد بالاختصاص
به الاتيان منه اطلاقا لاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط في كل ما جاء من
الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر **قوله**
لا يكون الا عينه او لامه احد من حروف الحلق يجوز ان يكون كان ناقصة
والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبره تقديره لا يكون ذلك المختص
شيئا من الاشياء الا عينه الى اه ويجوز ان يكون تامة والمستثنى حالا
من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة فتقديره لا يوجد ذلك
المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه او لامه احد من حروف الحلق
اي حال كون عينه او لامه احدا منها وعلى الاول يكون الحصر اضافيا

لان الثلاثي قسم من الاصلي وهو من الفعل
من الكلمة وقد اعتبر في مفهومها
الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر في
مفهومه الجمع
منه

لان حصر

الا ابى يابى

قوله الا ابى يابى استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الاول
تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه او لامه احد منها الا ابى
قوله وحروف الحلق ستة انما لم يعد الالف مع كونها منها
لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتمكن به قوله والرباعي
المجرد ما كان ماضيه على اربعة احرف لا بد فيه من قيد اصول حتى يخرج
نحو اكرم او من جعل قوله وهو باب فعلل من التعريف بان يجعل
الواو للحال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيجيء بوزن الماضي
لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثي قوله وقد يكون ستة ابواب
اي وقد يوجد ستة ابواب موازنة لفعلل وهذه الستة من ذي الزيادة
وذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعي المجرد لكونها ملحقا له قوله
وهو باب فوعل انما لم يعل الواو والياء في الاربعة المتقدمة ولم يدغم
في الاخير لئلا يبطل الالحاق وانما اعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغيير
اخر الكلمة وههنا باب اخر لم يذكره المص وهو باب فعنل نحو قلنس
واما نحو زلزل فرباعي مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله مزيد على
الثلاثي اي النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثي شيء وانما قدرنا هذه المذكورات
لان المراد من مزيد على الثلاثي نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف
الزائدة على الثلاثي قوله فمزيد الثلاثي اربعة عشر بابا اعلم ان مزيد الثلاثي ثمانية
وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكره وسبعة ملحقة
بتدحرج ولم يذكرها المص نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى

لكن يلزم منه ما يلزم من حمل ستة ابواب على الثلاثي كما سبق منه

وتقلنس

وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان لاحرنجم نحو
اقعنسس واسلنقى واثنى عشر غير ملحق بشيء واما مزيد الرباعي فثلثة
فمجموع الافعال ثمانية وثلثون بابا **قوله** فصل في الوجوه اي هذه الالفاظ
التي سنذكر مفصولة عما قبلها لانفصال في معانيها كائنة في بيان
الوجوه اي الكلمات اما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون
المعاني معروفة بها كما ان الانسان يعرف بوجهه او من الوجه بمعنى
الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة
منها كما ان الطريق يوصل سالكها الى مقصوده **قوله** الى اخراجها من
المصدر اما بالذات كالماضي او بالواسطة **قوله** وهي ستة بناء على ان ما
عداها من المشتقات لم يشتد الحاجة اليها وان كان اصل الحاجة ثابتا
وان سلم فلا حصر **قوله** ميميا او غير ميمي والمراد من الميمي ما يكون في اوله
ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمي ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن
وموت **قوله** فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي اي ان كان
ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه **قوله** ونعني بالسماعي انه يحفظ كل مصدر
الظاهر ان يقال ونعني بالمصدر السماعي كل مصدر الخ اه فلا بد من تاويل اما في
الاول اي نعني بكون المصدر سماعيا او في الثاني اي نعني بالمصدر السماعي ذا
انه يحفظ الى اخره فتامل والمراد الحفظ المذكور على وجه اللزوم وحاصل
التعريف ان المصدر السماعي هو المصدر الذي يلزم حفظه على ما جاء من
العرب وقوله فلا يقاس ليس من التعريف لانه لو كان منه مع عدم

الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله لا قياس اذ هو تعليل
لقوله وهو سماعي بل هو تفريع على كون المراد من السماعي هذا المذكور لكونه
لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب الحفظ وحاصل كلامه
ان المصدر الغير الميمي من الثلاثي سماعي وهذا دعوى لا بد من تحريره قبل
اقامة الدليل عليه فمعنى ما سوى السماعي ظاهر وله معنى ولازم اما معناه
ما لزم حفظ على ما جاء من العرب واما لازمه فعدم جواز القياس عليه
وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا في التحرير لانه سيستدل على
هذه الدعوى بوجود لازمه هذا فبينه اولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد
فالمبين في التحرير لازميته لمعنى السماعي من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمي
من الثلاثي واما الدليل فبيان وجوده فيه يثبت ملزومه وهو كونه سماعيا
لامتناع الانفكاك فلا مصادرة **قوله** نحو المطلع ليس غرضه حصر ما
استدار منه محمدة ومظنة وغيرهما ولذا اورد لفظة نحو **قوله** الا المرجع
والمصير يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرهما **قوله** والاجوف
سواء كان مهموز الفاء او اللام او لا وسواء كان واويا او يائيا اعلم ان
المصدر الميمي من الاجوف واليائي يجيء على مفعل والكسر ايضا لكن على طريق
الفرعية لا الاصالة بالكسر كمنخر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء على الاصالة
بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالمجيء والمحيض **قوله** والمضاعف
سواء كان معتل الفاء او لا صرح به في المغرب وسواء كان مهموز
الفاء او لا **قوله** والمهموز اي غير المعتل الفاء واللام **قوله** واما

في الناقص

في الناقص سواء كان مهموز الفاء او العين او لا وسواء كان واويا
او يائيا **قوله** وفي المعتل الفاء اي غير المضاعف سواء كان مهموز العين
او اللام او لا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه في مستقبله وان لم
يحذف فالمصدر بفتح العين والمكان والزمان بكسرها وان كان
يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء
شاذا بضم العين نحو ميسرة وبفتحه نحو موضع عاما سموها الفراء
قوله واللفيف المفروق سواء كان مهموز الفاء او لا ويدل على
حكمهم على ماوى الابل بالكسر انه شاذ **قوله** واللفيف المفروق الخ
هذا عند المص وقد نقل التفتازاني عن بعض المتأخرين التصريح بان
حكمه كالناقص وفهم عن كلام الجوهري ايضا وفي كلام صاحب المفتاح
ايماء اليه وان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده وان
كونه حكمه طوى مثل رمى يرجحه ايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه
وان شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع
ما نتلوه عليك من الكلام حتى يتيسر اليك بيان الانام اعلم ان قياس
المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر على وزنين
مفعل بالكسر وهو المصدر المثال الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله
والزمان والمكان من المثال الواوي ومفعل بالكسر اذا لم يكن معتل
اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط
ينفعك في المرام فانه غير موجود في كتب الانام وانه من مزالق

الاقدام وقد ضل فيه اكثر الاقوام **قوله** معروفا او مجهولا اعلم ان
تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوي
من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو
الفعل **قوله** في الواحد اي ذي الوحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله
تعالى بقرة لا فارض وكذا في التثنية عام للمذكر والمؤنث ولا بد
ههنا من قيد الغائبين كما لا يخفى واعلم ان المراد من الفتح ههنا اعم
من اللفظي والتقديري ليشمل نحو رمى وكذا الضم في قوله ومضموم
في جمع المذكر الغائب ليشمل نحو غزا **قوله** فهو الذي في اوله اي المضارع
هو الفعل الذي في محل اوله والضمير راجع الى الموصول وهذا التعريف
غير مانع لدخول نحو اكرم فلا يكون صحيحا وجوابه يعرف مما ذكر في تعريف
الثلاثي ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا على الماضي غير جزء منه وهمزة اكرم
جزء من ماضي الافعال والا كان زائدا على ماضي الثلاثي **قوله** مكسوره عام للفظي
والتقديري فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر **قوله** ويتفعلل وكذا ملحقاته نحو يتجورب
وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة
الى ما ذكره **قوله** فانها مرفوعة اما بحركة الضمة سواء كان لفظيا
او تقديريا او بحرف النون واعلم انه لا بد ههنا من استثناء الصورتين المتصل
به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكيد لان الاول مبني على السكون
والثاني على الحركة **قوله** اما الامر اي الغائب والمتكلم المعروفان او المجهولان
والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده **قوله** والنهي

اي الغائب

بسم الله

اى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروفة او المجهولة قوله بكونه
لام الفعل الصحيحة هى صفة اللام لا الفعل فتناول نحو ليبصر و
ليأخذ وليمد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص و
الحروف واسماؤها كلها مؤنث سماعى وما وقع فى بعض
النسخ على صورة التذكير فالاولى ان يحمل على تصحيف الناسخ لان
الظاهر كونها صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج
المثال والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولها فى
الثانى وهو السقوط والامر على العكس واهمال الهمزة والمضاعف
لعدم دخولها فى كل منهما ح قوله سوى نون جمع المؤنث استثناء
منقطع لعدم دخول جمع المؤنث فى حاسبوا قوله واما الفاعل
اعلم ان الفاعل عند المصنف يعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم
وضخم ومريض ونحوها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده
ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذى يمتاز
به الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت قوله
فيشترط فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضى وقد رضى فى
المعتلات عند بنائه فاعل الاجوف واما عند غيره فمشتق
من المضارع واعلم ان ما ذكره من اوزان الفاعل والمفعول و
المبالغة هو الغالب وانه سماعى سوى فاعل ومفعول الا
ترى انه قد يجىء من مشتق عين الماضى نحو قدير وصبور ومن

ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجيء المفعول على حلوبة و
والمبالغة على عجاب قوله وكسير بمعنى مكسور وقع في بعض النسخ
بدله كثير والأصح هو الاول كما لا يخفى قوله من الزوائد على الثلاثي
الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال الف اكرم زائد ويقابله
الاصلي وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف
ضرب اي كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى الثاني فيشمل
الرباعي المجرد ومزيداته قوله في تصريف الافعال الصحيحة لما كان
معظم الابحاث في هذا الباب والمقصود الاصلي تصريف الافعال
كما اشار اليه في صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا وان بين في
هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره قوله على اربعة عشر وجها
لقائل ان يقول ان اعتبر في تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلثة
عشر في الماضي والامر المعلوم واحد عشر في غيرهما وان اكتفى
باختلاف المعنى فثمانية عشر في الكل اللهم الا ان يحمل على عادة المص فليح
قوله ووجهان للمتكلم جعل الوجهين له وان كان احدهما له ولغيره
لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان
كما يقول كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب قوله
رجلا كان او امرأة اعترض عليه بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه
ان يقال مذكرا كان او مؤنثا ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر
اما الاول فلانه ليس في كلام المص ما يفيد الحصر وانما خصهما بالذكر

لان كثير لازم ولا يجيء المفعول به منه
سرح
ولا تنس التوجيه المذكور في قوله فمزيد
الثلاثي منه

لحصول

لحصول المقصود وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به
صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز
وسبب الاتحاد كونها للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز
من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر في الاختلاف والاتحاد
قطعا ولما بين عدم اختلاف الصيغة في المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث
فقد تبين في الصغير دلالة لظهور اشتراكهما في العلة وعدم المانع واما
الثاني فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة و
الملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل قد يكون من الجمادات كما في المعجزات ولا يوصف
بهما نعم يوصف الالفاظ المعبر بها عنها بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها
لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوي كما كان من الغائب والمخاطب كذلك
فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان لفظه الدال عليه او مؤنثا حتى
يعم الكل فان قلت صيغة الفعل في ضرب وضربا وضربت وضربتا واحد وكذا
في ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضي ثلثة وقس على هذا سائر
الافعال لان الضمائر في اخرها ليست جزء من الفعل بل هي اسماء فلا يتغير
صيغة الفعل بتغيرها كما في ضربه وضربك وضربني قلت الحال على ما
ذكرت لكنهم لما راوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال
وهذه الضماير كما كانت بين الكل والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى اطلقوا
على مجموعها الكلمة والفعل وان كان في الحقيقة كلاما وجعلوا التغيير فيها
تغيرا في صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل من الواضع حيث

غير صيغة بتسكين الاخر عند الحاق نون الضمير او تائه في اخره فرارا عن توالي
الحركات وذلك انما يمنع في الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون
في الاشيا الخمسة في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضماير ومحل الاعراب
اخر الكلمة ولم يجوز العطف عليها من غير تاكيد وفصل واما بيان شدة الامتزاج
فلان الافعال محتاجة في الافادة الى هذه الضماير لكونها فواعل وهذه الضماير
ايضا محتاجة في وجودها اليها لكونها ضماير متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون
ما اتصل به بخلاف ضرب زيد او ضرب زيد وضربك قوله غير انه لا ياتي
الوجهان قيل لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد في حالة الواحدة امرا ومامورا
وناهيا ومنهيا وذلك محال اقول هذا التعليل ليس بصحيح اما اولا فلانا
لا نم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والامرية من جهة القول و
المامورية من جهة الفعل وكذلك في النهي واما ثانيا فلتخلفه في قول القائل
مثلا لغيره اضرب زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد في التعليل
بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض واما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول واما رابعا
فلورود المتكلم من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء يقال لا نتكلم ما لا
يعني ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله والفاعل يتصرف على عشر اوجه
اي فاعل الثلاثي بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة
اوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثاني لان مفعول المزيدات
يتصرف على ستة اوجه كفاعلها والحق ان المفعول من الثلاثي والمزيدات
سواء في عدم تصرفه على ستة اوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملاعين ومشائيم

ولم يجيء

ولم يجيء من المزيدات غير المناكير كذا في المفصل والشافية قوله اللازم اي بعض
اللازم وانما لم يحمل اللام للاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لا يدخل
عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدي بها وبعضها لا يصير بها متعديا نحو امسى
الرجل وموت الابل اعلم ان للمتعدي معنيين ما جاوز فعله فاعله الى المفعول
وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق وما يتعلق معناه لغيره بواسطة حرف
الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتعدي الى الثاني او الثالث
بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثاني متعديا بنفسه وبالنسبة الى
الثاني والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد الا عند بيان المتعدي اليه وبه وحروف
الجر كلها من اسباب التعدي بالمعنى الثاني والباء خاصة في بعض المواضع منها
بالمعنى الاول والمراد بالمتعدي ههنا هو المعنى الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد
من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحرف الجر بالباء في بعض المواضع وتقييد قوله
ولا يجيء المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتأمل قوله والمتعدي
يصير لازما بحذف اسباب التعدي اي كل متعد كان فيه احد اسباب التعدي المذكورة
او قابلية النقل الى باب انكسر او كان من باب فعلل فيكون اللام فيها للاستغراق العرفي
لعدم امكان الحقيقي بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدية
لحصوله قبله وتوضيحه ان السبب هو الطريق المفضي الى الشيء في الجملة من غير اضافة
وجوده ووجوبه اليه اذ لو اضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولو اضيف اليه الوجوب
يسمى علة والتشديد في نحو علم غير مفض الى تعديته اصلا فلا يكون سببا للتعدي
وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدي لافضائه اليه في الجملة وهمزة

جواب عن سؤال مقدر
منه

اعلم وان صار سببا للتعدي الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدي
المراد ههنا قوله يكون بين الاثنين اي يكون مدلوله وهو الحدث حاصلا بين
الاثنين اي قائما بهما قوله الا قليلا استثناء من فاعل يكون اي الا القليل من باب
فاعل فانه لا يكون بين الاثنين يكون قائما بواحد فان العقاب في عاقبت اللص
مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة
في ناضلته فانها قائم بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وان يكون
صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق للغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل
وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادي فيه غير معلوم ومن ثمه جاز
ان يقال اضارب عمرو زيدا ام ضارب زيد عمرا ولم يجز اتضارب عمرو وزيد
ام تضارب زيد وعمرو واعلم ان ما ذكره المص في معاني الابواب هو الغالب
اذ ليست منحصرة فيما ذكر لما بين في المطولات قوله والحروف التي تزاد اي
لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما من اي حرف كان نحو جلبب وقطع
قوله واذا كانت كلمة الخ كلمة كانت تامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف
وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم اما الاول فلاستلزام
الكل للجزء واما الثاني فلتناوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة
لا اسم فاعل كقوله تعالى بقرة لا فارض قوله الا ان لا يكون لها معنى بدونها ان
ان لا يكون معنى اصلا على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة في سياق
النفي ينتقض بنحو جمهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها وان اراد ان
لا يكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على انه تخصيص من غير مخصص فالوجه

ان يقال

ان يقال الا ان لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى مناسبة بدونها
ثم اعلم ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم بانها زائدة في كل موضع
الا موضع ان يكون لها معنى بدونها قوله وابواب الرباعي كلها متعد الا وزيح
هذا الحصر ليس بمستقيم سواء اريد بالرباعي المجرد او اعم لمجيء برهن وموت وامسى
وجلبب وغيرها قوله وابواب الخماسي كلها لوازم سواء كان مزيدا على الثلاثي
ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي قوله فانها مشتركة بمعنى ان بعض
الافعال الجائي منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليهما مشتركا
بين اللازم والمتعدي قوله وابواب السداسي كلها لازم سواء كان مزيدا على
الثلاثي ملحق او غير ملحق او مزيدا على الرباعي يرد على الحصر اصلوليته واغروريته واعلوطني
فلان اي لزمني قوله وهمزة افعل يوهم ظاهره ان يكون الهمزة في باب افعل حرفا
من حروف المعاني فيكون نحو اكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك
لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة
غايت في الباب صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزاء
من الدال عليها ولهذا اسند المص المذكورة اليها مجازا وقس عليه سين
استفعل قوله وللدخول في شيء بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا في معنى
الصيرورة وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المص اولى
لان المفهوم من اصبح هو الدخول في الصباح لا صيرورة ذي صباح
وان لزم والمراد بيان معناه المطابق لا الالتزامي قوله وللتكثير
وغير المص لم يذكر هذا المعنى ولعله ادخله في الصيرورة ايضا لكن معنى اللبن الرجل

صار ذا لين كثير لكن لما كان الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة
وهو التكثير كان اولى ان يقيد معناه بمعنى الصيرورة وهو الحالية عن معنى
التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو
الحالية عن معنى التكثير بقرينة المقابلة والكتفي بقوله للتكثير وان كان في الحقيقة
ايضا مع الصيرورة لتعلق الغرض ههنا قوله وسيأتي استفعل قد عرفت
ان الاسناد المذكور مجاز لكونها سببيا واما وجه تعيين السين والتاء
والتاء مع كونهما زائدا موجودا في باب استفعل فانهما لو كانا سببيين
لهذا المعنى لوجدت في سائر الافعال بواب ما فيه همزة الوصل نحو انفعل
او التاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا انهما ليا بسببيين ولما السين
فلم يوجد في غير هذا الباب كما ان سنة المعالم توجد في غيره واعلم ان ما ذكرناه
من الدليل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها خطابية مفيدة للظن
مستخرجة بقوة القوية وليست بقطعية مفيدة للتيقن حيث يضربنا
الاحتمالات العقلية فتأمل قوله للطلب اعلم ان المصنف فرق بين الطلب
والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان
ولم يفرق الاكثرون ولذا جعلوا هذين للمفيد واحدا قوله انقلب الخ
خلا هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح
انقلب الخ الى خلا لان باب انفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدر
او مكان تدبر وحرف واللين والعلة واحدة اعلم ان حروف الزوائد
حروف مبان لا يكون كلما ولا اجزاؤها الاصلية ولا مطلوبة عند اهل العشرة

المذكوره

المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية
كانت او مقلوبة عنها او زائدة متحركة كانت او ساكنة مجانسة
حركة ما قبلها او غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلثة مقيدا
بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف
المد حروف اللين بشرط مجانسة حركة ما قبلها لها وقول المص
واحدة محل تأمل فتأمل قوله وكل فعل ماض وانما خص الماضي بالذكر مع كون
الحكم عاما لكون فهمه ايسر للمبتدي مع كون احكام الغير معلوما بالمقايسة
واراد بالماضي ماض الثلاثي المفرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر
المزيدات في باب المعتلات ويعلم سي بالمقايسة ويدل على هذا
قوله في اوله او وسطه واخره دون فائه وعينه ولامه قوله وادغم
اوليهما لو لم يذكر هذا لكان اولى لان المضاعف قد لا يقع فيه الادغام واعلم
انه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو ود وواد
وبأ واب وجاء وامي ونائي وانس واوى فيقال المعتل المضاعف
او المهموز العين او اللام والاجوف المهموز الفاء او اللام والناقص
المهموز الفاء او العين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون
المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين واي الاسمين قدمت
جاز والمشهور ما ذكرنا باب المعتلات اعلم ان ذكر في هذا الباب
من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما اشار اليه في اخر الكتاب
بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات مع وجود المقتضي قوله

قوله قلبت الفا اى تلفظ الالف مكانهما اذ القلب لا يتصور
فى الاعراض قوله لا تقلبان الفا لوجود مانع وهو الالتباس للمفرد على تقدير
القلب والحذف لاجتماع الساكنين لان الواو تعليل لقوله ولا تقلبان
ايضا خاصة قوله الا فى موضع ولم يذكر فتحة ما قبلها مع كونها
شرطا لفهمه من سياقه قوله بان تقلب حركتهما الى ما قبلها الباء
متعلق بيكون سكونهما وانما قيد قيد به احترازا عما ذكره اولا فان سكون
الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير اصلى لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم
يكن بالنقل لكون ما قبلها متحركا بل بالحذف بخلاف نحو اقام واباع
ويجوز ان يتعلق بيقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لان
ما جاء من ضمير الفاعل فى حكم الاصلى عندهم لكونه كالجزء من الفعل
على ما بيناه سابقا قوله فحذفت الالف المقلوبة دون واو الجمع لانها فاعل
وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لا يجوز لان الفعل لا يفيد بدونهما
قوله فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فيه سؤال لان احدهما ان
هذه الحركة جعلت من ضمير الفاعل لان الالف تقتضى فتحة ما قبلها
وقد سبق ان ما جاء منه فى حكم الاصلى عندهم وثانيهما انها اذا كانت
عارضة فى حكم المعدوم اجتمع ساكنان التاء والالف فلم لم يحذف احدهما و
جوابها ان هذه الحركة لها شبهان بالاصلى والعارضى فعملنا بالشبهين كما هو
القاعدة المستحسنة عند المحققين بيانه ان هذه الحركة من حيث انها جاءت
بالف الضمير كانت فى حكم الاصلية كسكون واو غزون من حيث ان محلها

عارضة

عارضة ليست في حكم الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا
كالجزء منه لانها ليست بفاعل بدون حرف جاءت لمعنى فاشبهت الفاعل
عارضة ليست في حكم الاصلية بخلاف سكون واو غزو لان محل جزء من
الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول لا يجتمع ساكنان اصلا فيحذف الفا فيلزم
انه لا يحذف حرف وبالنظر الى الثاني يجتمع فيه ثلث سواكن فيلزم حذف
حرفين والعلل يقتضيها من كل وجه ممتنع وباحدهما ترجيح بلا مرجح و
اهمال وعدم اعتبار للاخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب العرض
راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المقدم واما الاصلية فبالنظر الى الضمير
العامل الغير المقوم فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم
من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم عمل قلت في اعتبار العروض فقط يلزم
اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف لحركة العارضة الى اصله فيها وكسلم
فالعارض لا يعتبر وحذف التاء وهو علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس
بالمذكر وفي اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع ثقل
في البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية في لغة رديه ولم يحذف فيها
حرف والبعض صورة الحركة تمنع اجتماعهما اعتباري وبملاحظة هذا
الفساد في جانب العروض وعدمه في جانب الاصلية واعتبار صورة
الحركة لا رجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ما ذكر في
السؤال الى ما ذكر في الجواب فيلزم الترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار
احدهما فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما علمنا

بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين اخرين تعادلا بينهما وقضاء
لحقهما بقدر الامكان فاعتبر في الساكنين الاولين العروض لما فيه من خفة
مطلوبة ولانه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الاصلية وهو الف الضمير وفيهما
ما حصل منه اعتبار العروض وهو التاء فكان اولى بخلاف اعتبار الاصلية
لان فيه ثقلا منفورا وليس فيهما سببه فكان اولى ان لا يعتبر فيهما واعتبرنا
في الساكنين الاخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما ايضا لزم اعتبار العروض
فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما الف الضمير وهما سبب لاعتبار
الاصلية فكان اولى بالاعتبار ثم نقلت الخ واما نحو خفت مما هو مكسور
العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على البنية وهي من الدلالة
على بيان الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روعي
الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف هبت فانه قد امكن فيه رعاية
الدلالتين ففعل ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت
اذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها في الاصل قصدوا الدلالة
على بيان الواو والياء وقد امكن على ما ذكر في المتن وقال بعضهم نقل فعل
بالفتح في باب الى فعل بالضم وفي باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو
والياء ثم ينتقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء
الساكنين ولا ينقل باب خفن الى باب اخر لان رعاية دلالة البنية اولى
فيما امكنت وهذا القول ليس بسديد لما لم يلزم في النقل الى باب يخالفه
لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معاني الابواب

وقال

وقال الكسائي اصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا
اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعديا فان قلت يعلم بيان
الواو والياء في باب قلت وبعت والبينة في باب خفت من المضارع
والمصدر والامر والاجوف لا يجيء من الباب الثالث وايضا عدم حرف
الحلق في البعض دليل على انه ليس منه قلت قد سمع الماضي او الفاعل فقط فيحتاج
الى نصب علامة فيتفعل فيما امكن بلا عسر فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن
بيسرة اذ الميسورة لا تسقط بالمعسورة ولانه ليس في كثرة الادلة مضرة
بل فيه منفعة كما لا يخفى والحاصل ان المقصود في ماض الاجوف سيان الدلالة
على حركة العين او الدلالة على كونه واوا او ياء لانهم لما قلبوا العين وهو
اما واو او ياء الفا اشكل على السامع ان عينه مفتوح او مكسور
وانه واو او ياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين فعلوا
وهو باب هبت وفيما لم يمكن الا رعاية احدهما قدموا الاول لكونه اهم
كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الا رعاية الثاني فعلوها
وهو قلت وبعت لان ما يدرك كله لا يدرك كله **قوله** والاصل غزيون واصله
غزوو لم يذكره لانفهامه من سياقه فان قلت لم لا يجوز ان يلحق الضمير بعد
اعلال المفرد قلت يأباه قول المص فيما سبق اصل غزوا ورموا غزووا
ورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلو صح ما ذكرته
لقيل غزات ورمات **قوله** اسكنتا ما لم يكن منصوبا فيه اشارة
الى ان كل واو او ياء قلبت الفا تسكن اولا بالنقل او السلب ثم تقلب فتأمل

ويتحرك الواو والياء اذا كانا منصوبين اى اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا والا
قلبتا الفا نحو ان يخشى وانما لم يذكر هذا لانفهامه من قوله وانما قلبت يا يخشى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله في التثنية اى في تثنية الغائب من مضارع
الناقص وكذا قوله في الجمع وقوله في الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق
قوله ويخشيان ان لم يقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الناصب
والجازم قوله وضمت الميم من يرمون في اعلال يرمون وجه اخر اسهل في هذا وهو
ان ينقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة ويحذف
الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه مما ذكر في غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسيعا
لطريق الاعلال ليصح واو الجمع لانه لو لم يضم الميم لقلب الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فيلزم تغيير الضمير وذلك لا يجوز الا عند الضرورة كما في مكيل ولا ضرورة
ههنا قوله وقلبت الالف المقلوبة من عين الفعل الماضي همزة ولم يقلب الف
الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق قوله فحذفت الياء وبقي التنوين
لان التنوين علامة التمكن قوله وتقول في مفعول الاجوف اعلم ان الصرفيين
اختلفوا في المذوق في مفعول الاجوف واويا او يائيا ذهب الاخفش ومن تبعه
الى ان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل
كما في غازوا واذا التقيا الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قلن وغزوا
ولان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وانما غيرت في الثاني لانه
لما وجب كسر ما قبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب
اعني لما لزم في الثاني ارتكاب احد المحذورين حذف العلامة وتغييره ارتكبنا

الادنى

الادنى وهو التغيير واختار المص هذا المذهب وذهب سيبويه الى ان المحذوف واو
المفعول لانها زائدة والزائد بالحذف اولى لان التقاء الساكنين انما يلزم
عند الثانية فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له
ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع
الالتباس ايضا وقول الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي اشباع
الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم
يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس
الى اه ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا لان الاول حرف علة
ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة
وللاخفش ان يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين ان يكون اولى
اذا لم يكن علامة وجائيا لمعنى وقول سيبويه ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف
قياسهم ولا علة له مردود حاصل ما ذكره انه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى
الى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجهة وضرورة مقتضية
كما في قيد وغزو او تغزين ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس
انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما
يصح ما ذكره لو لم يقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في اعلاله
على مذهبه نقلت حركة العين الى ما قبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء
الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي فلا فرق بين
سيبويه والاخفش في تقلب الضمة الى الكسرة لعلة الدفع فيما ذهب اليه

الاخفش ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بلا الدلالة على اليا علة ايضا
نعم يرد عليه ان يقال انما يكون تلك علة ان لو حذف اليا ولا ضرورة في حذفها
ويجاب ببيان الضرورة في حذفها وفساد ما قاله سيبويه وقوله اي شباع للضمة
قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونها علامة للمفعول ولا فساد ايضا في وجود
العلامتين اذا لم تكونا في جنس واحد كما في حبليات وغيرها على ان الالتباس بالمكان
لا يدفع بالكلية بالميم فقط اذ الاعجام تترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف اخر
وقد يسر ههنا فزيد الواو فيكون هذه الثلثة علامة واحدة اذ لا معنى العلامة
شيء سوى ان يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله
والعلامة انما هي الميم اذ ضم العين منها بالاتفاق وقد يدل على ذلك الخ مم ايضا
كيف ويلزم منه ان لا يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون شيء
علامة شيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة له في المزيدات كما ان الالف علامة
للفاعل في الثلاثي دون المزيدات وقوله وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا
مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحو هي ولو زيدا وضمير بناء على ان الضمير لا يحذف
لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش
غير منحصر فيهما وادلة سيبويه كلها فاسدة على ما بيناه ولذا اختار المص ما
ذهب اليه الاخفش قوله وكسر ما قبل اليا هذا مطرد في مفعول الناقص واما
غيره فقد لا يكسر نحو طوطو وشنئ ولي وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات
فاحفظ هذا قوله فعاد الواو لحركة اللام وهذه الحركة في حكم الاصلية من كلية
وجه لمجيئه الالف الضمير وكون محله جزء من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا

لان محله

لان محله عارض ليست في حكم الجزء قوله في المستقبل والامر والنهي المجعولات اما المستقبل
فيقلب الواو في جميع تصاريفه ياء ثم يقلب في مضارعه الغائب كما وانفتاح ما قبلها
ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهي فيقلب في تثنيتهما لوجوب حذفها
في مضارعيهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثاني في بعض
فكان فيه رعاية السببين بخلاف ما لو قدم الثاني فانه قلت فعلى هذا ينبغي ان يقلب
الواو ياء ولا ياء في مضارعيه الامر والنهي ثم يحذف فيكونا كالمستقبل قلت يلزم حينئذ
تاخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام في مضارعيهما حتى يكتب بالياء بخلاف مضارعيه
المستقبل وبخلاف جمعهما فانهما وان لم يكن في قلب الواو فيهما ياء اولا اثر لعدم
كتابتها لكن لا يلزم تاخير عمل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده فحكم
بقلب الواو ياء اولا رعاية للموضعية قوله وفعل بفعل بفتح العين في الماضي والغابر
اعلم انهم قالوا في سبب حذف الفاء انه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين
ياء وكسرة واورد عليهم نحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فاجابوا
بانها في الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف حلقي
ثم اورد نذر ما جيء بانه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام المصنف محمول على الطاوعلى
ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه واري انه الحق لانه لا دليل
على ما ذكروا وحذف الواو ولا بد ان علة الجواز ان يكون حذفه لكونه من ابنية الثالث اللازم له
حرف حلقي ثقيل واذا حذف الواو وجد ما كان من ابنية الثالث بخلاف ما كان من سائر
الابواب وان كان حينئذ حرف حلقي واما حذفه من يطأ ويسع فلانه من ابنية الرابع لا يكون الا
لازما فما جاء من ابنية متعدية نحو بذر فالقياس ان يقال فيه حلقي يفعل بفتح العين وبضمها

وانما يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا ازيلت الكسرة عادت بعدها اعيدت الواو
نحو لم يوعد قوله حكم الصحيح الاخ مصدر ان كان عينه واوا ولامه ياء طوى طيا وادى
ربا وشوى شيا ونوى نيا فالادغام لازم اذا لم يكن ما بعد نحو الاطواء والالتباس
كقوددوجودوقوول قوله ولامه ساكنة ممكنا اصليا بان جاء في ضمير الفاعل قوله وانما
كانتا ساكنتين في العبارة مسامحة يعني انما كان بسكونه عارضا بان لم يجيء في ضمير الفاعل
فالادغام جائز بانه سكنت الاولى للتخفيف فتكونا ساكنتين واذا كانتا ساكنتين
حركت الثانية وادغمت الاولى فيها قوله ويجوز تحريكهما بالضم والكسر اما الضم فلاتباع
العين لكونه مضموما واما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن لانه الجزم عوض عنه في الفعل
فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا في مدوا ما في قوعض فلم يجز فيهما ضم اللام لانه عين
مضارعتهما ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله ونقول في الماضي اي في ماض المضاعف
ومضارعه هذا فصل واكتفى بذكر الماضي بناء على الظهور قوله ادخلت بدله تشديد ا
اي شدة في التلفظ بالحرف الثاني فيكون المدغم والمدغم فيه كانهما حرف وبعض حرف
برفع اللسان منهما معا قوله يجوز تركها على حالها بنبغي ان يستثنى ما كان قبلها همزة
فانه يجب فيه وجوب الضم في النكرة نحو آمن وادوم وداينا فانه يراد بتركه في المثال
ليس بواجب لانه يجب فيه واجب قوله لانه يغير الهمزة كالصحيح ينبغي ان يستثنى الصورتين
الهمزة المفتوحة المضمومة ما قبلها نحو موجل والمكسورة نحو مائة لانه في الاول يجوز قلبها
واوا والثاني ياء واعلم ان الهمزة ما قبلها اذا كانتا من كلمتين غير الصورتين المذكورتين تجعل
بين بين المشهور فيه ان المراد بالمغير التغيير الكائن في نفس الهمزة كالطرف والابدال او في وصفه
كالسكون فلا يكون جعلها بين بين تغييرا لهمزة بل تغييرا لما قبلها، الهمزة مع كونها اذا كان ما قبلها
ساكنا متحركة اه

فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت واوا في غيره وهذا ايضا
اذا لم يكونا في كلمتين والا فيجوز تخفيفهما وتخفيف احدهما وكيفية تخفيفهما وجهان
ان تخففوا الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا كل واحد منهما
لو انفردت وكيفية تخفيف احديهما انه لم يخل اما ان يكونا متفقين في الحركة
فان كانت الاولى اخر كلمة جاز ان يحذف احديهما ويسهل الاخرى وجاز ان يقلب الثانية
بحرف من حركة ما قبلها كالساكنة وان لم يكن اخر كلمة جاز ان يخفف ايهما شئت
على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت او مختلفين
فخففت ايهما يزاد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منها لو انفردت وهذا
كله اذا لم يكن الهمزة مبتدأ بها والا لا يتغير اصلا قوله يجوز تركها ينبغي ان يستثنى
باب يرمي فان النقل والحذف فيه واجب قوله ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها هذا اذا
لم يكن ما قبلها الفا والا يجعل بين بين المشهور والا قلبت الى جنس ما قبلها فادغمت
جوازا نحو خطية ومقروة وافيس ولم يكن همزة والا ثبت بغير تخفيف نحو سأل
قوله وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات اسم يكون شأن محذوف
والمراد بالمواضع الكلمات وكان الشأن في بعض الكلمات لا يتغير المعتلات
فيه اي لا يقع التغير في بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن لفظة في لاستقام
بلا كلفة قوله وبعضه لا يتغير لصحة الياء الواو للحال اي لا يتغير المعتلات
في بعض المواضع حال كون بعضها لا يتغير لصحة الياء وبعضها لعلة اخرى
اي كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران ونزوان وسيلان
وميلان وفيضان ولزم على تقدير الاعلال كما في باب او باعلالين متواليين كلمة واحدة كما في باب استوى والحمل على نظيره او نقيضه

وكون حركة ما قبلها في حكم السكون وغير ذلك مما بين في المطولات

هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بير علي البركوي غفر الله لهما ولجميع المؤمنين

من شرح كتاب المقصود للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى

الائمة بارع الكون عامله الله بلطفه الجلي والخفي واكثر ما ذكر نا فيه من التوجيهات

والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات واجوبة السولة القوم ما منشاه

حاطري ومطلعه باطني من غير انتحال كانتحال غير فليس كالمعاينة وقد وقع

فراغي من تسويده وسنين ثلثة وعشرة وتسعمائة اثنى وخمسين

وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله عليه وعلى اله وسلم تسليما

كثيرا والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا واستغفر الله تعالى

لي ولوالدي ولجميع المؤمنين

قد تم هذه النسخة الشريفة

على يد بكر بن عبد الرحمن الحنفية

اغفر لهما يا رحمن رحمة وافية

بجاه سيد الورى

خصوصا محمد المصطفوية

في سنة اربع وعشرين

وثمانمائة والف

21
شرح وضعیه

Arab O. 109.

هذا الكتاب شرح عوامل الجرجاني

الحاجي محمد افندي

غرتلو سعادتلو امجله الحاجي محمد افندي اغالو افندم

الحاجي مصطفى

سنه ١١٩٥

Arab
O. 109.

Arab
O. 109.

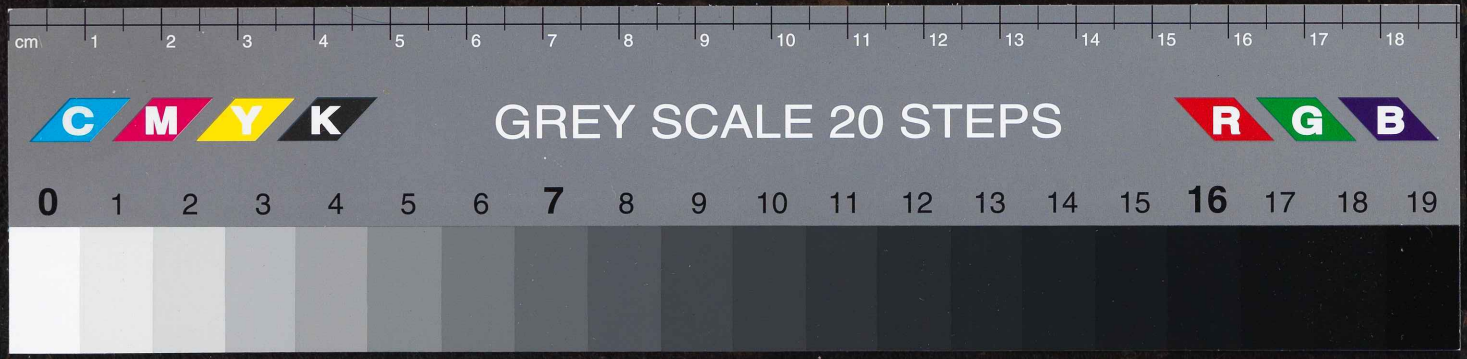
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19